

Distr.: General  
23 February 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٤٨ من جدول الأعمال  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل  
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم  
لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها  
وتوصياتها بشأن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم  
لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270215 260215 15-02669 (A)



## أولاً - مقدمة

١ - تعرض اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في هذا التقرير تعليقاتها ومشورتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويُقدّم التقرير وفقاً للفقرتين ٢ (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، المرفق).

٢ - وتضطلع اللجنة بالمسؤولية عن بحث خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع أخذ خطط عمل هيئات الرقابة الأخرى في الاعتبار، وإسداء المشورة إلى الجمعية العامة في هذا الشأن، واستعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع مراعاة خطة عمله، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية. وقد أجرت اللجنة استعراضها لتخطيط عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية والميزانية المقترحة للمكتب في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في دورتها الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين المعقودتين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥ على التوالي.

٣ - وتُعرب اللجنة عن تقديرها لجهود كل من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في تزويدها بالوثائق ذات الصلة للنظر فيها. وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً بموافاة اللجنة بمعلومات تكميلية رداً على أسئلة شتى موجهة منها.

## ثانياً - معلومات أساسية

٤ - تُقدّر الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمبلغ (إجماليه) ٢٠٠ ٣٨٢ ٣٢ دولار، بما يُمثّل زيادة (إجمالية) قدرها ٢٠٠ ٢٨٩ ١ دولار، أو بنسبة ٤,١ في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة للسنة السابقة وبلغ (إجماليها) ٣١ ٠٩٣ ٠٠٠ دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى الموارد المخصّصة للوظائف والخدمات الاستشارية والسفر في مهام رسمية. وارتفعت التكاليف المتصلة بالوظائف بنسبة ١٥ في المائة، من ٢٠ ٨٩٠ ٨٠٠ دولار إلى ٢٤ ٠١٩ ٦٠٠ دولار، ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى التحويل المقترح لـ ١٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. ونتيجة للتحويل المقترح لموارد وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ممولة من الموارد العادية، انخفضت

الاحتياجات المقترحة لموارد المساعدة المؤقتة العامة بنسبة ٢٣,٨ في المائة، من ٤٠٠ ٦٦٥ ٧ دولار إلى ٨٣٩ ٣٠٠ ٥ دولار. وباستثناء تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، ما زال العامل الرئيسي وراء انخفاض التكاليف غير المتصلة بالوظائف هو انخفاض التكاليف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات.

٥ - ويعرض الجدول ١ الموارد المالية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٤.

الجدول ١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المعمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	(بـدولارات (النسبة الولايات المتحدة) (المئوية)	الفرق
شعبة المراجعة الداخلية للحسابات	١٨ ٢٧٢,٠٠	١٩ ٢٢٤,٣٠	٩٥٢,٣٠	٥
شعبة التفتيش والتقييم	٩٤٩,٤٠	١ ٢٨٠,٨٠	٣٣٠,٤٠	٣٥
شعبة التحقيقات	١٠ ٩٥٢,٥٠	١٠ ٩٦٠,٨٠	٨,٣٠	صفر
المكتب التنفيذي	٩١٩,١٠	٩١٦,٣٠	٢,٨٠-	صفر
المجموع	٣١ ٠٩٣,٠٠	٣٢ ٣٨٢,٢	١ ٢٨٩,٢٠	٤,١

ملاحظة: أرقام الميزانية قَدِّمها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التابع لشعبة تمويل عمليات حفظ السلام.

٦ - وتُسلّم اللجنة بأن النظر في مقترحات ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمستوى المحدّد لرتب وظائف المكتب وطلبات الموارد غير المتصلة بالوظائف يكون أكثر ملاءمة في إطار اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولذلك، فإن الاستعراض الذي تجريه اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وتعليقاتها ومشورتها ستتركز على نطاق اختصاصاتها فيما يتعلق بتخطيط عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعملية الميزنة الخاصة به. وستقوم اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، بتقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وستتخذ الترتيبات اللازمة للتواصل مع اللجنة الاستشارية لمناقشة محتويات التقرير.

## ثالثاً - تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

### ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

٧ - قدّمت اللجنة، في التقارير الصادرة عنها منذ إنشائها، عدداً من التوصيات المتعلقة بعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه عام وبتخطيط عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وعملية الميزنة الخاصة بها بوجه خاص. وشملت التوصيات، في جملة أمور، أن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بزيادة توظيف تحليل الفجوات في طاقة عمله على نحو يكفل تخصيص الموارد بطريقة ملائمة تمكنه من تنفيذ ولايته؛ وأن يكفل المكتب إعطاء أولوية قصوى لتنفيذ خطة العمل لأنه يُتوقع عند تخصيص الموارد أن تُنفذ خطط العمل تنفيذاً كاملاً؛ وأن يصقل المكتب خطة عمله المستندة إلى تقييم المخاطر، وذلك لضمان أخذها المجالات العالية المخاطر من قبيل ما يتصل منها بأنشطة المشتريات في الاعتبار؛ وأن يجري المكتب عمليات مراجعة للحسابات تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والشمول على أساس المخاطر المستبانة مؤخراً في المنظمات الرئيسية. وتلاحظ اللجنة أن المكتب سعى جاهداً لتنفيذ معظم هذه التوصيات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تواصل استخدام المخاطر المتبقية كأساس لخطة عملها، وأن مواءمة خطة عملها مع المخاطر المؤسسية للمنظمة ما زالت من أولويات المكتب.

٨ - وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات هي أكبر الشعب الثلاث التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي تمثل قرابة ٥٩ في المائة من ميزانية المكتب في إطار حساب الدعم. ولذلك، ما زال جزء كبير من مداورات اللجنة ومناقشاتها يُخصّص لخطة عمل الشعبة وميزانيتها.

### خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات المستندة إلى تقييم المخاطر

٩ - أوصت اللجنة، في الفقرة ٢٦ من تقريرها (A/64/652)، بأن تقوم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات باعتماد وتنفيذ مخطط أقوى لإعداد خطة عمل لمراجعة الحسابات تركز على المخاطر المتبقية. وأقرّت اللجنة، في الفقرة ١٢ من تقريرها (A/66/85)، بأن مراجعة الضوابط الرئيسية ينبغي أن تؤدي إلى تحديد المخاطر المتبقية التي تواجهها المنظمة، وتطلعت إلى تلقي الميزانيات المقبلة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على أساس المخاطر المتبقية.

١٠ - وأبلغت اللجنة بأن الشعبة أقرّت، لدى وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بمجالات مراجعة الحسابات للسنة السابقة واستكملت تقييمات مخاطر مراجعة الحسابات لجميع الإدارات والبرامج والبعثات. وأشار المكتب كذلك إلى أن ترتيب مجالات مراجعة

الحسابات في الكيانات التي يمكن مراجعة حساباتها حسب حدة المخاطر قد وُضع مع مراعاة أثر المخاطر واحتمال حدوثها والضوابط القائمة لإدارة المخاطر؛ وأنشطة الرقابة السابقة؛ ونتائج التفاعلات/المشاورات الجارية مع مختلف الشُّعب والإدارة ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وبالتالي، فيما يتعلق بطلب الموارد الحالي، أبلغت اللجنة بأن خطة العمل السنوية للشعبة تستند إلى ترتيب مجالات مراجعة الحسابات المتبقية في الكيانات التي يمكن مراجعة حساباتها حسب حدة المخاطر.

١١ - وبناء على ذلك، كما هو مبين في الجدول ٢، أشار المكتب إلى أن الشعبة تعتزم إجراء ٩٤ مهمة من مهام مراجعة الحسابات المتصلة بعمليات حفظ السلام للفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٦ في المائة عن الفترة السابقة. ووفقا للمكتب، فإن إدارة المشتريات والممتلكات والمرافق وإدارة البرامج والمشاريع تنطويان على أشد المخاطر بالنسبة إلى قدرة عمليات حفظ السلام على تحقيق أهدافها، مما يفسر الزيادة الكبيرة في عدد عمليات مراجعة الحسابات في هذه المجالات. وأشار المكتب إلى أنه سيواصل التشاور مع الإدارة أثناء هذه الفترة، وسيرصد المخاطر التي حُدِّدت في البعثات، وسيقوم، عند الاقتضاء، بتنقيح خطة العمل على أساس المخاطر والأولويات الناشئة.

## الجدول ٢

### الاتجاهات في عدد وتوزيع مهام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

الفرق بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥	عدد المهام (النسبة المئوية)	السنة المالية					مجال التركيز
		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٤٣-	١٢-	١٦	٢٨	١٩	١٦	١٣	العمليات اللوجستية
١٩	٣	١٩	١٦	١٣	١٧	١٢	إدارة البرامج والمشاريع
١٢٢	١١	٢٠	٩	١٥	٥	٧	إدارة الممتلكات والمرافق
٥٠-	٣-	٣	٦	٧	٤	١٤	السلامة والأمن
٦	١	١٨	١٧	٨	٤	١٠	إدارة الموارد البشرية
٦٧-	٨-	٤	١٢	١٠	٦	٥	الإدارة المالية
صفر	صفر	صفر	صفر	١	١٠	٨	الإدارة والتخطيط الاستراتيجي
٦٠-	٦-	٤	١٠	٣	٣	٣	تكنولوجيا المعلومات
٤٠٠	٨	١٠	٢	٩	٦	١	المشتريات
٦-	٦-	٩٤	١٠٠	٨٥	٧١	٧٣	المجموع

## المراجعات المواضيعية والقائمة بذاتها

١٢ - رأت اللجنة، في الفقرة ٨ من تقريرها A/65/329، أن بإمكان مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يضيف قيمة إلى عمله الرقابي بإجراء المزيد من عمليات المراجعة للمسائل الشاملة والهيكلية، أي عمليات المراجعة المواضيعية. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يولي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عند إعداد خطة عمله، المزيد من التركيز على عمليات مراجعة المسائل الشاملة من أجل تحديد القضايا المنهجية السائدة التي يتعين أن تعالجها الإدارة على سبيل الأولوية.

١٣ - وفي الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، أشار المكتب إلى أنه حدّد العديد من المجالات المواضيعية العالية المخاطر التي يعتزم تركيز جهوده عليها، بما في ذلك إدارة الممتلكات والمرافق، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات. وكما يبين الجدول ٣، ستكون ٣٤ من أصل ٩٤ مهمة عبارة عن مشاركات مواضيعية. وما زالت اللجنة تشجّع على الجهود التي تبذلها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في مجال عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية، وستواصل رصد هذه المسألة في الميزانيات المقبلة.

## الجدول ٣

المهام المواضيعية مقابل المهام غير المواضيعية التي حدّدتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، حسب مجال التركيز

مجال التركيز	عدد المهام	
	المواضيعية	غير المواضيعية
العمليات اللوجستية	١٦	١٦
إدارة البرامج والمشاريع	١٩	١٩
إدارة الممتلكات والمرافق	١٤	٦
السلامة والأمن	٣	٣
إدارة الموارد البشرية	١٣	٥
الإدارة المالية	٤	٤
تكنولوجيا المعلومات	٤	٤
المشتريات	٧	٣
المجموع الكلي	٣٤	٦٠

## تحليل الفجوات في طاقة العمل

١٤ - أوصت اللجنة، في الفقرة ١٧ من تقريرها (A/66/737)، بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع استمرار توجهه نحو اعتماد نهج متين قائم على تقييم المخاطر في إعداد خطة عمله، مزيداً من عمليات تحليل الفجوات في طاقة عمله ككل. وأبلغت اللجنة، خلال مداولاتها، بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات حدّدت بعض الفجوات في الموارد في بعثتين هما بعثة الأمم المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إلا أنه لا تلزم موارد إضافية حالياً، وفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، نظراً إلى أن هاتين البعثتين قد أنشئتاً لتوهما. وعضواً عن ذلك، يرى المكتب أنه سيجري تدارك أي فجوات يتضح وجودها من خلال الوظائف المنقولة من البعثات الجاري تقليص حجمها تدريجياً.

١٥ - وبناءً عليه، اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحويل ١٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ممولة من الموارد العادية، ونقل ٣ وظائف من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في عننتي، أوغندا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإعادة نذب وظيفة واحدة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى شعبة التفتيش والتقييم. وسيؤدي ذلك إلى تخفيض صافٍ لعدد الوظائف بمقدار وظيفة واحدة، مما يُنقص عددها من ٩٨ إلى ٩٧ وظيفة، في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

١٦ - وتؤيد اللجنة، وقد نظرت في خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ومع أخذ التوصيات والتوضيحات السابقة التي قدّمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاعتبار، الاحتياجات من الموارد المقترحة.

## باء - شعبة التفتيش والتقييم

## تنفيذ خطة العمل

١٧ - أوصت اللجنة شعبة التقييم، في الفقرة ٢٤ من تقريرها (A/67/772)، أن تقوم في جملة أمور، من أجل إثبات أهميتها لصانعي القرار، بإصدار تقاريرها بصيغتها النهائية في الموعد المحدد. وخلال المداولات، أبلغت اللجنة بأنه من بين مهام التقييم الثلاث المقرر إنجازها خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وهي تقييم قدرة الشرطة الدائمة، وتقييم حماية المدنيين، وتقييم الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لم تنجز سوى مهمة تقييم واحدة

(حماية المدنيين) في الوقت المحدد. ولم يكن التقريران المتبقيان قد أُنجزا وقت إعداد هذا التقرير. ويساور اللجنة القلق إزاء الأثر المتلاحق لعدم إنجاز المهام في الوقت المحدد على خطط العمل اللاحقة، وتدعو مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضمان بأنه لن يترتب على حالات التأخير مثل هذا الأثر.

#### خطة العمل والميزانية المقترحة على أساس تقييم المخاطر

١٨ - فيما يتعلق بتقييم المخاطر، أبلغت اللجنة بأن شعبة التفتيش والتقييم استكملت تقييمها للمخاطر استنادا إلى أمور منها تقييم مخاطر شعبة المراجعة الداخلية للحسابات والتقييمات السابقة التي أجراها المكتب، وتحليل الأولويات التي حدّدها الجمعية العامة والأمين العام والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى؛ والتغيرات في بيئة حفظ السلام؛ والتقارير الخاصة بالبعثات الواردة من أكبر خمس بعثات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ٣٧ خطرا مواضيعيا قد حُدِّدت، نتيجة لهذا التقييم، ١٥ منها تعتبر مخاطر عالية و ٧ مخاطر متوسطة و ١٥ مخاطر منخفضة.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بالبعثات، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه قد أخذ في الحسبان الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي أنشئ مؤخرا. وبناء على ذلك، حدّد المكتب ٣ بعثات تعتبر عالية المخاطر، و ٥ متوسطة المخاطر و ٧ منخفضة المخاطر؛ وبعثة واحدة لم تُصنّف.

#### تحليل الفجوات في طاقة العمل والميزانية المقترحة

٢٠ - لاحظت اللجنة، في الفقرة ٢٠ من تقريرها A/68/773، التفاوت في الموارد المتاحة لشعبة التفتيش والتقييم في إطار الميزانية العادية بالمقارنة مع الموارد المتاحة لها في إطار ميزانية حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى توصيتها السابقة بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحليلا للفجوات في طاقة العمل على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد احتياجاته المناسبة من الموظفين واحتياجاته الأخرى من الموارد.

٢١ - وخلال المداولات، أبلغت اللجنة بأن شعبة التفتيش والتقييم قرّرت إعطاء الأولوية لجالاتها المواضيعية العالية المخاطر، ولاحظت أنها ستضطلع بأربع مهام تقييم خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥. ويتطلب إنجاز هذه المهام الأربع إنشاء وظيفتين إضافيتين مقابل الوظائف الثلاث الحالية، ومن هنا جاء قرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يطلب إعادة ندب وظيفتين من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التحقيقات. وسيؤدي ذلك إلى



زيادة عدد الوظائف المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بحفظ السلام إلى ٥ وظائف مقابل ٢٣ وظيفة مموّلة في إطار الميزانية العادية.

٢٢ - وتؤيد اللجنة، وقد نظرت في خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم وتحليل الفحوات في طاقة العمل رغم حالات التأخير في إنجاز المهام، الاحتياجات من الموارد التي ترى بأنها تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بضمان تناول كافة الجوانب العالية المخاطر للمنظمة بشكل واف. غير أن اللجنة ما زالت تعتقد أنه يتعين القيام بالمزيد من أجل تعزيز القدرة على تقييم أنشطة حفظ السلام.

#### جيم - شعبة التحقيقات

##### تنفيذ خطة العمل

٢٣ - لدى استعراض تنفيذ خطة عمل شعبة التحقيقات، ركزت اللجنة على توصياتها السابقة. وعلى وجه التحديد، أعربت اللجنة عن قلقها من أن ارتفاع معدلات الشغور في أقسام حفظ السلام بالشعبة يؤثر سلباً على قدرة المكتب على الاضطلاع بولايته. وأعربت اللجنة أيضاً عن مخاوفها أيضاً إزاء حالات التأخير في إتمام مهام التحقيق.

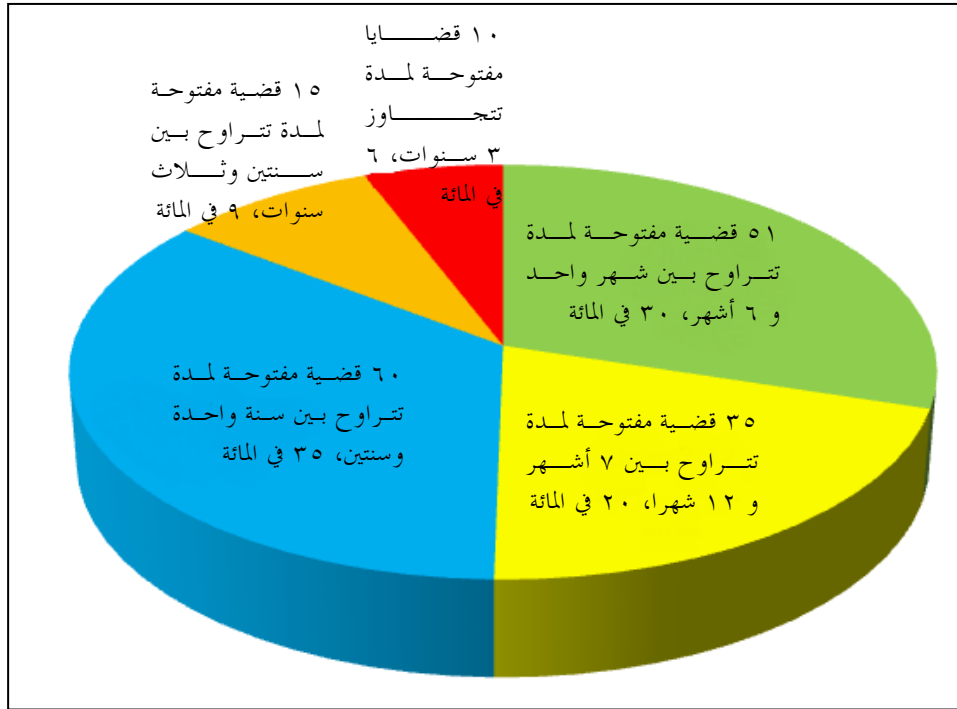
٢٤ - وفيما يتعلق بالشواغر، أبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتخذ خطوات لمعالجة هذه المسألة، وبأن معدل الشغور سينخفض إلى حد كبير عندما يلتحق جميع المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار بالخدمة. وتلاحظ اللجنة الجهود التي بذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لملاء الشواغر، التي ستؤدي وفقاً للمكتب إذا ما نفذت، إلى خفض نسبة الشواغر من ٣٧,٩ في المائة إلى نحو ١٤ في المائة. وسيكون معدل الشواغر يبلغ ١٤ في المائة قريباً من المعدل المدرج في حساب الدعم المشار إليه في تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/69/653).

٢٥ - وفيما يتعلق بحالات التأخير في الفصل في قضايا التحقيق، أبلغت شعبة التحقيقات اللجنة بمواصلة التحسينات التي طرأت على الحد من عدد المهام المرحلة. وعلى وجه التحديد، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سيكون عدد المهام المرحلة قد انخفض من ١١٠ قضايا في بداية السنة إلى ٧٦ قضية. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً إلى أنه من بين القضايا المفتوحة البالغ عددها ٧٦ قضية، كان ٦٦ في المائة منها مفتوحاً لمدة تقل عن سنة واحدة، وكان ٢٥ في المائة منها مفتوحاً لمدة تتراوح بين سنة واحدة وستين، وكان ٩ في المائة منها مفتوحاً لمدة تزيد على ستين. وبالمقارنة مع السنة الماضية حيث كان نصف القضايا مفتوحاً منذ أكثر من سنة، سُجِّل انخفاض ملحوظ في هذه القضايا إلى

٣٤ في المائة (انظر الشكلين ١ و ٢ أدناه). وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن الرقم المستهدف هو ثلاثة أشهر لإنجاز القضايا البسيطة ومن ٦ أشهر إلى ١٢ شهرا لإنجاز القضايا الشائكة. وستعرض اللجنة هذه المسألة وتبدي رأيها بشأنها في تقريرها السنوي.

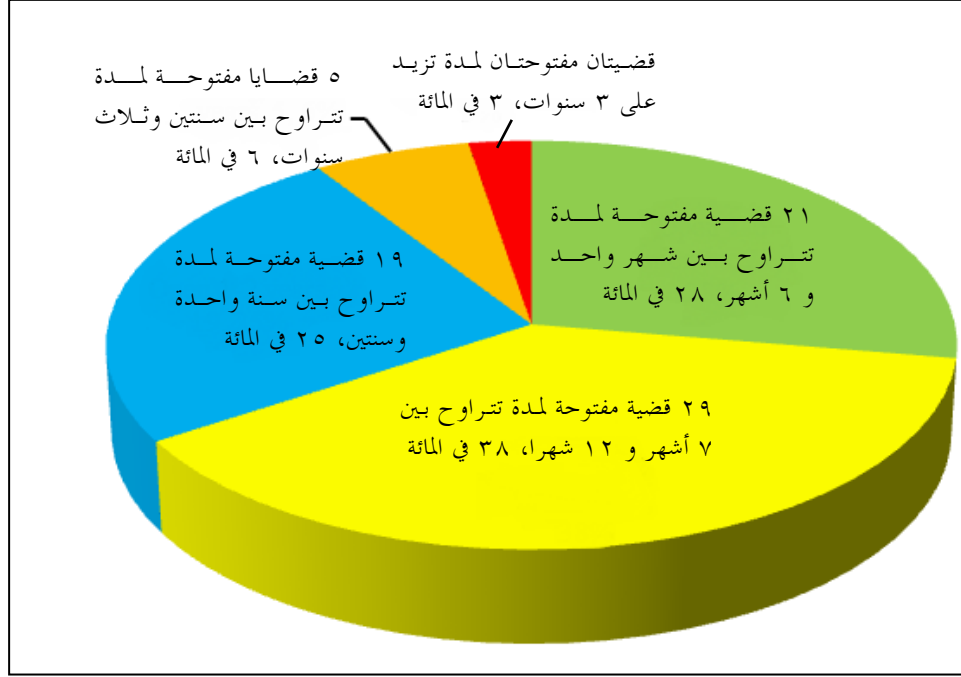
الشكل ١

موجز جميع القضايا المفتوحة في عام ٢٠١٣



## الشكل ٢

موجز جميع القضايا المفتوحة في عام ٢٠١٤



## خطة العمل والاحتياجات من الموارد

٢٦ - يعكس طلب شعبة التحقيقات مستوى الملاك الوظيفي الحالي، عدا وظيفة واحدة برتبة ف-٣، مشار إليها في الفقرة ٢١، يعاد ندما إلى شعبة التفتيش والتقييم. ولقد أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة بأن ميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ تشمل تكلفة صيانة النظام الجديد لإدارة القضايا الذي يجري استحدثه في شعبة التحقيقات. ويتوقع المكتب أن يؤدي النظام الجديد إلى تبسيط إدارة القضايا والرصد على نحو أكثر فعالية، وتعزيز أمن المعلومات، وزيادة الكفاءة.

٢٧ - وكما أفيد سابقا (A/68/773، الفقرة ٢٥)، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن خطة عمل شعبة التحقيقات لعام ٢٠١٤ تسعى إلى اتباع منهجية تستند بقدر أكبر إلى تقييم المخاطر، وتعزيز الشعبة، وتحسين الإنتاجية من خلال إدماج ثلاثة أهداف شاملة هي التركيز على الغش في العمليات العالية المخاطر؛ وتنفيذ عملية إعادة هيكلة شعبة التحقيقات بالاستناد موضوعيا إلى المعلومات المستقاة من المشروع التجريبي؛ واستكمال تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض شعبة التحقيقات الذي أجراه فريق الخبراء المستقل في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

## حجم العمل المتوقع

٢٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، خلال المناقشات التي أجرتها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أنه بالنظر إلى الطابع القائم على رد الفعل إلى حد كبير للقضايا التي نظرت فيها شعبة التحقيقات، يشكل تقدير حجم المسائل التي ستعالجها الشعبة خلال أي فترة مشمولة بتقرير مسألة محفوفة بالتحديات على الدوام. وخلال السنة المالية السابقة، ذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن اتجاه السنوات الخمس يظهر بأن كمية القضايا الواردة سنويا تبلغ نحو ٦٠٠ مسألة أسفر نحو ١٥٠ منها عن إجراء تحقيقات، وأحيلت المسائل المتبقية إلى كيانات أخرى، أو للتحقق من صحتها، أو حُفظت للعلم. وفي الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، أبلغت اللجنة بأن اتجاه السنوات الخمس يظهر بأن كمية القضايا الواردة سنويا تبلغ نحو ٤٢٤ حالة سيجري التحقيق في ما يُقدَّر بنحو ١٣٩ منها أو بنسبة ٣٣ في المائة. ويُقدَّر الاتجاه السائد في عمليات حفظ السلام بـ ٢٩٣ قضية سيجري التحقيق في ٩٣ منها أو بنسبة ٣٢ في المائة. وخلافا لما حصل في السنوات السابقة، يتوقع مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تتعلق معظم التحقيقات بشؤون الموظفين (بنسبة ٤٦ في المائة) والاستغلال والاعتداء الجنسيين (بنسبة ٢٠ في المائة)، في حين أن القضايا المتعلقة بالمسائل المالية والمشتريات ستكون بنسبة ١٤ و ١١ في المائة على التوالي.

٢٩ - وتُشدّد اللجنة على ضرورة أن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسائل الشواغر في شعبة التحقيقات من أجل إحراز تقدم بشأن حجم القضايا المفتوحة التي يُعنى بها. وبعد استعراض خطة العمل والميزانية المقترحة، وعلى الرغم من ضرورة إحراز المزيد من التقدم في معالجة حالات التأخير في استكمال التحقيقات، تؤيد اللجنة مستوى الموارد المطلوبة لشعبة التحقيقات الذي يشمل إعادة ندب وظيفة واحدة إلى شعبة التفتيش والتقييم المشار إليها في الفقرة ٢١.

رابعاً - خاتمة

٣٠ - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها لكي تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

(توقيع) ج. كريستوفر ميم  
رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) باتريسيا خ. أرياغادا فيلوتا  
نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ناتاليا أ. بوتشاروفا  
عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ريتشارد كوارتي كوارتي  
عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ماري غراسيا م. بوليدو تان  
عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة